النهضة الاقتصادية بالقطاعات الاستراتيجة لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب): دراسة تحليلية قياسية بـPanel ARDL للفترة الممتدة من 1980 إلى سنة 2016

بن ميمون ايمان[1]، عبدوس عبد العزيز[2]

[1] المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت Imanebenmimoun92@gmail.com

[2]المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، abdous1977@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 29 /03/ 2018 **تاريخ القبول**:08 /2018/05 **تاريخ النشر**:15 /2018/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة لاجمالي الناتج المحلي بالدول المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب)، حيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي التجريبي. كما تم ابراز أثر مساهمة هذه الأنشطة الاقتصادية على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 1980 إلى سنة 2016 باستخدام **Panel –ARDL**. وما أظهرته نتائج الدراسة لنا أن معامل تصحيح الخطأ باشارة سالبة (0.232 –) ومعنوي هذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع (LGDP) مع المتغيرات المستقلة، حيث أن الاضطرابات والصدمات في جميع البلدان الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 23.2% في الفترة المقبلة. كما كشف لنا التقدير قصير الأجل على وجود تفاوت بين الدول محل الدراسة بجميع الأنشطة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: النهضة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، نموذج **Panel-ARDL**، دول المغرب العربي.

تصنيف JEL: A12 ، F02، F41، L01

Abstract:

This study aims to evaluate the effect of the economic activities on economic growth for the period from 1980 to 2016 in Maghreb countries , using the Panel - ARDL. And error correction coefficient was negative (-0.232) and Significant. This confirms the long-term causal relationship between the LGDP variable and the independent variables, Where the shocks in all countries will be corrected quickly by 23.2% in the coming period. On the other hand The short-term estimate also revealed that there was a disparity between the countries under study in all economic activities.

Keywords: Economic renaissance; Economic growth; Panel-ARDL model; Arab Maghreb Countries.

Jel Classification Codes:A12, F02 , F41, L01.

المؤلف المرسل: بن ميمون إيمان، الإيميل: **imanebenmimoun92@gmail.com**

مقدمة:

تعد قارة إفريقيا من أوفر القارات من حيث الموارد الطبيعية، وبالرغم من ذلك إلا أن اقتصاديات دول هذه القارة أغلبها ضعيفة ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي. فالعديد منها تعتمد على تصدير مادة خام أو سلعة أولية واحدة للحصول على النقد الأجنبي. فدول مثل: الجزائر وأنغولا والكونغو برازافيل والغابون وليبيا ونيجيريا على سبيل المثال تعتمد على تصدير البترول الخام للحصول على حوالي70 - 95% من النقد الأجنبي، وبوتسوانا تعتمد على تصدير الماس للحصول على 80% من النقد الأجنبي وكذلك زامبيا التي تعتمد على تصدير النحاس للحصول على 80% من النقد الأجنبي، وتعتمد النيجر على اليورانيوم الذي يدر لها 96% من النقد الأجنبي, إلى غير ذلك من الأمثلة. وبذلك فإن هذه الدول تواجه مشكلة صعوبة التنوع في اقتصادياتها ومن الصعب حل هذه المشكلة في ظل وضع التبعية الذي تتميز به مثل هذه الدول والذي عملت الدول الاستعمارية السابقة على دعمه بعد حصول هذه الدول على الاستقلال.

ونتيجة لذلك أصبح هذا الأمر يحتم على الدول النامية سواء في القارة الافريقية أو غيرها من القارات انتهاج سبل تحقيق النهضة الاقتصادية والسعي نحو إنعاش اقتصادياتها في المجالات الزراعية والصناعية ومجالات الطاقة والتعليم وكذا السياحة. والتي يعد الاستثمار فيها من مفاتيح معالجة مختلف الأزمات والعلل التي تصيب الاقتصاديات النامية وخاصة اقتصاديات المغرب العربي، ولا سيما أن هذه الأخيرة تزخر بالعديد من الآليات المتاحة والتي تمكنها من تحقيق معدلات نمو إيجابية إذا ما تم استغلالها أحسن استغلال . حيث يتوفر المغرب العربي على إمكانيات هائلة توازي في أهميتها حجم التحديات التي تحدق بالإقليم، وتعتبر من الاقتصاديات التي تحتل موقعا استراتيجيا بين الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا عبر البحر المتوسط في الشمال، حيث تعد الجزائر أكبر اقتصاد في المنطقة وتحتل مكانة مهمة في تصدير الغاز والنفط، وتعتبر المغرب ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة يتسم بتنوع اقتصادي جيد نسبيا وله مكانته المهمة في المنطقة كمصدر للمنتجات الزراعية والأسمدة. أما تونس فهي الأخرى مصدر إقليمي مهم للمكونات الكهربائية وقطع غيار الآلات والمعدات الخفيفة، والملابس وهذا حسب دراسة لصندوق النقد الدولي.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التركيز على اقتصاديات دول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم ملامح النهضة الاقتصادية في دول المغرب العربي، وما هو أثر مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب؟.

-فرضية الدراسة:

تستطيع دول المغرب العربي أن تنوع اقتصادها وتحقق بذلك نهضة اقتصادية من خلال القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية (فلاحة، صناعة، سياحة)، وذلك لوجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات مع النمو الاقتصادي.

-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أنشطة القطاعات الإستراتيجية التي من شأنها إنعاش الاقتصاد في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، كما تهدف أيضا إلى قياس أثر هذه الأنشطة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة من 1980 إلى سنة 2016 .

-منهج الدراسة :

لقد تم استخدام المنهج التحليلي التجريبي من أجل تحليل مؤشرات النهضة الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) باستخدام مجموعة من البيانات والإحصائيات والتقارير المنشورة، كما تم استخدام المنهج القياسي باستخدام **Panel –ARDL** من أجل إبراز أثر مساهمة هذه الأنشطة الاقتصادية على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 1980 إلى سنة2016.

1. تقييم مؤشرات النهضة الاقتصادية في دول المغرب العربي

1.1 تطور نمو إجمالي الناتج المحلي بدول المغرب العربي

يعد النمو الاقتصادي المقاس باجمالي الناتج المحلي في المغرب مرتفعا مقارنة بتونس والجزائر وهذا لتوفيرها المناخ الملائم للاستثمار وخلق أنشطة اقتصادية فعالة خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات، حيث قدرت نسبته بالمغرب سنة 2006 ب 7.57 بالمائة لينخفض في السنوات 2008 و2009 و 2010 و2011 ليبلغ متوسط هذه الفترة ب 4.37% ولينتعش مرة أخرى سنة 2012 ب5.24 بالمائة وهذا لتحسن قطاع الخدمات خاصة بعد ما انتعش قطاع السياحة ليس فقط على صعيد الجذب السياحي وزيادة عدد السياح ولكن أيضا من خلال تدفق الاستثمارات لقطاع لسياحة من الخارج وخاصة تونس. كما نجد أن المغرب يسعى لتفعيل عدة أنشطة اقتصادية وذلك من خلال التحول الهيكلي المعتمد على سياسات قطاعية واعدة و على ترسيخ مكانته في المنطقة الأورو-متوسطية والمغرب العربي وإفريقيا. وتتجلى مزايا هذا التوجه في بروز قاطرات جديدة للنمو في مجال الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية، خاصة صناعة السيارات وأجزاء الطائرات، و التي كان لها الشأن في ارتفاع نسبي في جودة وتموقع منتجات المغرب في السوق الدولية خلال السنوات الأخيرة. كما يدعم التواجد المتزايد للشركات المغربية في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء مكانة المغرب كمحور إقليمي للتجارة والاستثمار (مشروع قانون المالية، 2016، ص3). إلا أن الدينامية الهيكلية للاقتصاد المغربي تبرز ثلاثة اتجاهات رئيسية: صعوبة توزيع العمالة غير المؤهلة الناتجة عن ضعف

التصنيع بشكل عام على الرغم من النجاح المبهر في بعض القطاعات الناشئة (السيارات، صناعة الطيران، والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، إلخ.)؛ صعوبة توزيع العمالة المؤهلة الناجمة عن بطء رفع مستوى النسيج الاقتصادي، لا سيما طلبات الأطر المتوسطة والعليا؛ وصعوبة تخصيص المواهب التي تؤدي إلى ضعف ديناميكية قطاع المقاولات (مجموعة البنك الدولي، 2017، ص1).

أما انتعاش وانتكاس إجمالي الناتج المحلي بالجزائر يبقى مرهون بمدى ازدهار وتراجع أسعار النفط باعتبار أن قطاع المحروقات يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي ليبلغ متوسط الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009 ب 2.26 بالمائة ليتحسن نوعا ما سنة 2012 ب 3.37 بالمائة. وبالرغم من أن الجزئر لها امكانيات أكبر في النهوض بعدة أنشطة اقتصادية خارجة عن التبعية لقطاع المحروقات إلا أن يبقى التنفيذ حبر على ورق بعيدا عن التجسيد في الأرض الواقع لأنه يقع تحت وطأة البيروقراطية والفساد والاختلاسات.....وغير ذلك.

أما بتونس الانفلات الأمني كشف عن هشاشة الاقتصاد تونسي الذي يعتمد على ايرادات قطاع السياحة كمورد أساسي بالاضافة إلى تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي بها أدى إلى تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي وبلغ إجمالي الناتج المحلي سنة 2015 ب 1.16 بالمائة بعدما كان سنة 2006 و2007 حوالي 5.24 و6.07 بالمائة على التوالي. هذا وقد بدأت تونس في تطبيق برامج إصلاح اقتصادي شامل لا سيما منذ سنة 2014 بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفيز الاستثمار الخاص وتنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة وخلق فرص عمل منتجة وتخفيض معدلات الفقر والبطالة وتعبئة الموارد الذاتية (صندوق النقد العربي،2017، ص202).

الشكل 1: النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2006-2016.

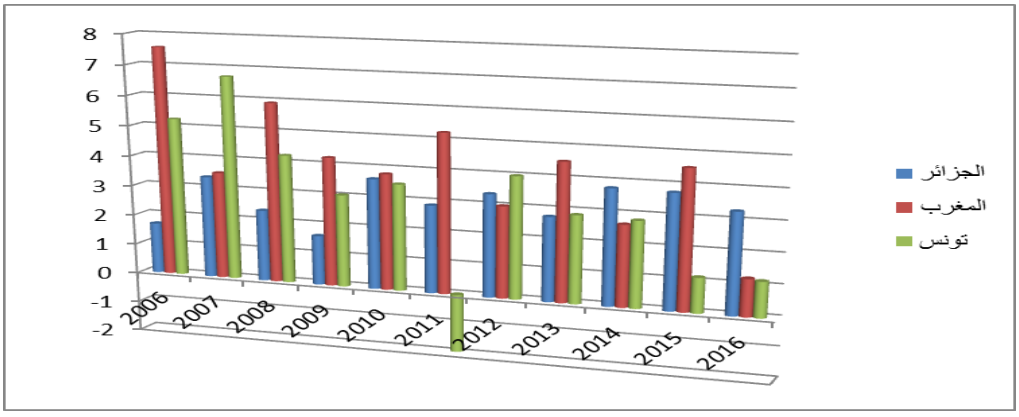

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

2.1. القيمة المضافة في قطاع الزراعة بدول المغرب العربي :

يعد قطاع الزراعة ذو أهمية نسبية بالنسبة لسبل معيشة الفقراء في جميع البلدان النامية، حيث يساهم هذا القطاع في استدامة التنمية الاجتماعية مع إمكانية الحد من الفقر وعدم المساواة، ولا سيما عدم المساواة بين المناطق الريفية. إلا أن الدول النامية الفقيرة لا تستجيب تلقائيا لهذا النوع من التنمية في القطاع الزراعي بالرغم من أن هذه البلدان لديها الموارد اللازمة لتحقيق الاكتفاء في المجال الزراعي (**Oliver Morrissey, 2005, p2**)، والزراعة كقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل تبلغ حوالي 20% ، وهناك مستجدات كثيرة عززت أهمية القطاع تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه، والانجازات العلمية التي تحققت في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجا، وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2016 حوالي 142.1 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 6.1 % ، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 389 دولار (صندوق النقد العربي، 2017، ص51). ودول المغرب العربي هي الأخرى تسخر بثروة زراعية هائلة ومصنفة من بين أجود الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أن الاستغلال الجيد لمثل هذه الثروات يتفاوت من دولة لأخرى حسب الإمكانيات والاستراتيجيات، ونظهر في الشكل أدناه القيمة المضافة في القطاع الزراعي لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

الشكل 2: القيمة المضافة في قطاع الزراعة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

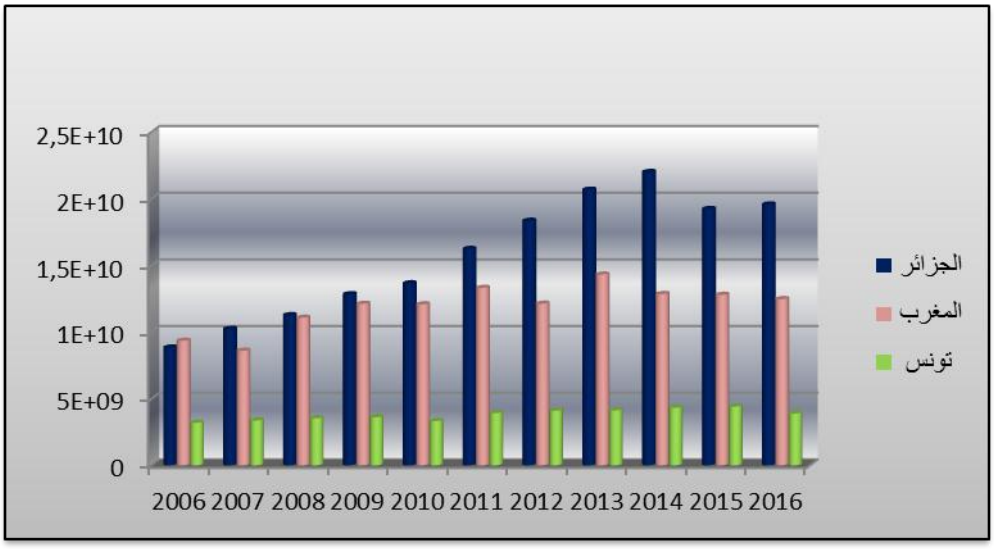

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يشهد قطاع الزراعة تحسنا كبيرا في الجزائر والمغرب مقارنة بتونس، حيث قدرت القيمة المضافة في قطاع الزراعة نسبة مساهمته في الجزائر ب 8.16 بالمائة سنة 2006 إلى 21.10 بالمائة سنة 2009، لينخفض بعدها خلال سنتي 2015 و2016 حيث قدر ب 6.4 بالمائة 1.8 بالمائة على التوالي. ويرجع هذا التحسن إلى العدد الكبير من المساحات والأراضي الزراعية في الجزائر، أما المغرب هي الأخرى بذلت مجهودات من أجل النهوض بالقطاع الزراعي حيث بلغت نسبته 21.06 بالمائة سنة 2006 واستمرت في الارتفاع النسبي إلى غاية سنة 2013 باستثناء تغيرات طفيفة خلال سنوات 2007، 2010، و2012. كما وقد شهد هذا المؤشر تراجعا طفيفا خلال السنوات 2014، 2015 و 2016. في حين تبقى حصة تونس من القيمة المضافة في القطاع الزراعي ضئيلة مقارنة بالجزائر والمغرب حيث بلغت 7.9 بالمائة سنة 2006 لتشهد تراجعا في السنوات الأخيرة.

3.1 القيمة المضافة في قطاع الصناعة بدول المغرب العربي

تزداد مع مرور الوقت أهمية قطاع الصناعات وخاصة التحويلية منها، وهذا راجع بالأساس إلى الفرص الواسعة التي يوفرها هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل وخلق الثروة وتلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات (مخضار سليم، 2016، ص 13). فعلى سبيل المثال تحقق البلدان مرتفعة الدخل نمو أسرع في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية وهذه الميزة تدعم التغيير الهيكلي في القطاع الصناعي، خاصة وأن نمو هذا النوع من الصناعات لا يعتمد بدرجة كبيرة على زيادة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية (**UNIDO , 2016, P4**). ولقد بلغ الناتج الصناعي الاجمالي للدول العربية في عام 2016 حوالي 701 مليار دولار، وبنسبة 29.9% من الناتج المحلي الاجمالي العربي مقارنة بنسبة 32.9 في المائة في عام 2015 (صندوق النقد العربي، 2017، ص 67). هذا وتبقى الدول منخفضة الدخل تعاني من ضعف وقلة الاستثمار الناجح في القطاع الصناعي واقتصارها على مشاريع متواضعة لا تواكب متطلبات العصر، ومنطقة المغرب العربي هي الأخرى مطالبة بتحفيز وتنشيط قطاعاتها الصناعية، ونوضح من خلال الشكل أدناه حجم القيمة المضافة في القطاع الصناعي لكل من الجزائر وتونس والمغرب.

الشكل 3: القيمة المضافة في قطاع الصناعة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

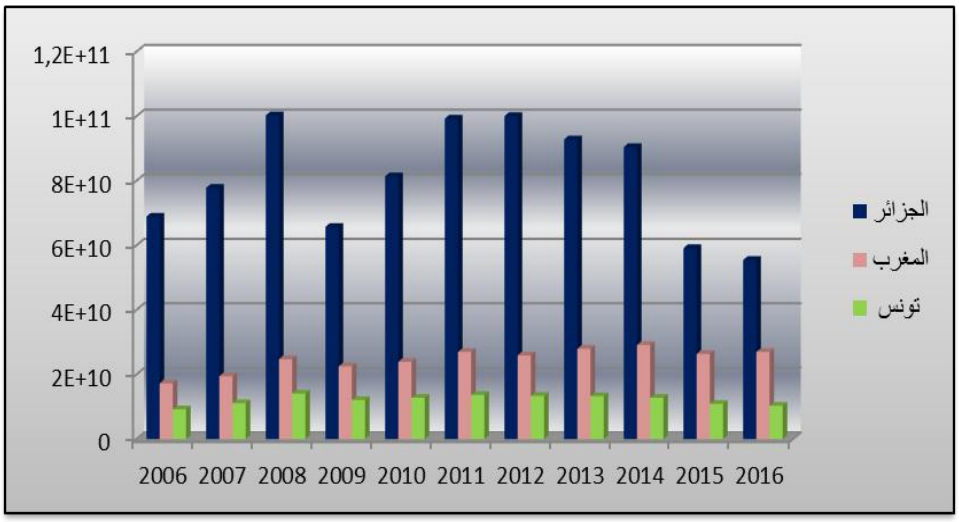

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تعد الجزائر الأفضل من ناحية تحقيقها للقيمة المضافة في قطاع الصناعة مقارنة بتونس والمغرب، وهذا لكثافة الأنشطة الاستخراجية خاصة من النفط والغاز إلا أنها لا تعتبر من الدول المصنعة وذلك بسبب انخفاض الصناعة التحويلية بها على عكس جارتها المغرب التي تعتبر أحسن منها في ذلك. حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع في الجزائر من 68 مليار دولار سنة 2006 إلى أكثر من 100 مليار سنة 2008، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 65 مليار دولار، ليتحسن المؤشر بعد ذلك الى حدود 99 مليار دولار سنة 2011، لكن انخفض خلال السنوات الأخيرة بسبب تدني أسعار النفط حيث وصلت القيمة المضافة 55 مليار دولار سنة 2016. أما المغرب فمساهمتها في القطاع الصناعة ضئيلة مقارنة بالجزائر حيث بلغت القيمة المضافة 17 مليار دولار سنة 2006، وقد شهدت تحسنات طفيفة بلغت ذروتها سنة 2014 بقيمة تقدر ب 29 مليار دولار ، هذا وقد وصلت القيمة إلى 27 مليار دولار سنة 2016. هذا وتبقى تونس صاحبة الحصة الأقل من استغلالها للقطاع الصناعي حيث قدرت قيمتها المضافة سنة 2006 قيمة 9 مليار دولار ولم تشهد تغيرات كبيرة خلال الفترة المدروسة حيث وصلت سنة 2016 قيمة 10 مليار دولار.

4.1 القيمة المضافة في قطاع السياحة بدول المغرب العربي

إن الدور الحالي للسياحة في توسيع الفرص الاقتصادية في البلدان النامية يمثل مفارقة. ومعالجة هذه المفارقة يجب أن تعرض شركات السياحة القدرة على قيامها بدور قيادي في هذا القطاع وفي مجتمع الأعمال ككل (**Caroline Ashly, 2007, p6**). وعلى الرغم من امتلاك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح إلا أن حصته

من السياحة العالمية لا تتجاوز نسبة خمسة في المائة، وهي لا تتناسب مع ما يزخر به العالم العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة. وقد أدرك العالم العربي أهمية قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتخفيف معدلات البطالة (صندوق النقد العربي، ص213). ولقد شهد إجمالي الناتج المحلي للسفر والسياحة تقلصا في شمال إفريقيا بعد عام 2015 حيث وصل الانخفاض في مصر إلى 50% عن مستوى الذروة لعام 2008 وذلك بسبب تعاقب الهجمات والثورات في هذه المنطقة على نطاق واسع (**World Travel , Tourisim Council, 2017, p5**). ومن جهة أخرى حققت المغرب نتائج إيجابية في تطوير قطاع السياحة والتسهيل للشركات من أجل النهوض بهذا القطاع، وفي الشكل أدناه يتضح لنا القيمة المضافة في قطاع السياحة لكل من المغرب، الجزائر وتونس.

الشكل 4 : القيمة المضافة في قطاع السياحة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

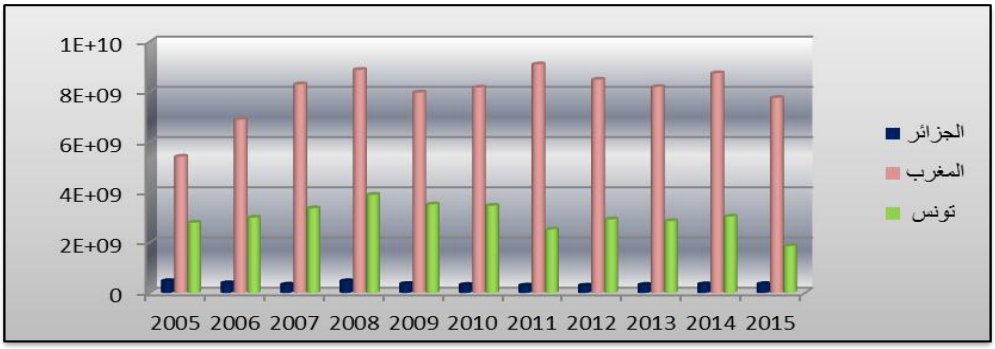

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدول

حيث يتضح لنا أن المغرب يحتل مكانة جيدة في استثماره للقطاع السياحي حيث ارتفعت القيمة المضافة في قطاع السياحة بالمغرب من 5 مليار دولار سنة 2005 إلى 8 مليار دولار سنة 2008، وقد بلغت القيمة 9 مليار دولار سنة 2011، ويرجع هذا الانتعاش في القطاع السياحي إلى الاهتمام البارز الذي أولته المغرب إلى المشاريع السياحية وتهيئة جميع الظروف والمتطلبات لاستقبال السياح الأجانب. كما وتحتل تونس هي الأخرى مكانة مقبولة من حيث استغلال القطاع السياحي حيث بلغت القيمة المضافة في القطاع 3 مليار دولار سنة 2008، وبعد هذه السنة أخذت هذه القيمة بعدها في الانخفاض التدريجي حيث بلغت 1 مليار دولار سنة 2015، وذلك بسبب تراجع السياح الأجانب بسبب التراجع الطفيف في الاهتمام بتطوير المرافق السياحية في تونس اضافة إلى الظروف الأمنية التي عاشتها تونس مؤخرا مما أثر سلبا على نشاطها السياحي. أما الجزائر فنصيبها من القطاع السياحي ضعيف

جدا مقارنة بالمغرب وتونس قدر ب 3 مليار دولار سنة 2015 وذلك ناتج عن الإهمال الذي يعانيه قطاع السياحة في الجزائر من ناحية التمويل والترويج بالرغم من وجود مناطق سياحية عديدة بالجزائر.

5.1 تطور صادرات السلع والخدمات بدول المغرب العربي:

لقد بلغت التجارة السلعية الاجمالية العربية خلال عام 2016 ما قيمته 1592 مليار دولار مقارنة ب 1707 مليار دولار عام 2015 محققة نسبة انخفاض بلغت 6.7 في المائة بسبب انخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الاجمالية إلى 796.4 مليار دولار عام 2016 مقارنة ب 856.6 مليار دولار عام 2015 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 7 في المائة عما كانت عليه في 2015 لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط (صندوق النقد العربي، 2017، ص141)، وفيما يخص دول المغرب العربي فهي تشهد تباينا في حجم الصادرات من السلع والخدمات وذلك لاختلاف استراتيجيات وسياسات كل دولة من جهة ومن جهة أخرى إلى ارتباطات نفطية تتحكم في انتعاش أو تأزم اقتصاديات أي دولة ريعية، فالجزائر كدولة مصدرة للنفط والغاز الطبيعي تتأثر كثيرا بارتفاع أو انخفاض هذه الأخيرة، وبالتالي فهي تواجه تحديات اقتصادية معقدة إذا ما تراجعت أسعار النفط والغاز وهو الشيء الذي يفرض عليها تحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. هذا وقد تزايدت صادرات المغرب في خضم تحسن الطلب الأوروبي بحوالي 3,8 %سنة 2014 ،أي ما يعادل 4,15 مليار درهم حسب مكتب الصرف المغربي. ويعزى ذلك أساسا لتطور المبادلات مع الاتحاد الأوروبي الذي شكل 64 %من إجمالي صادرات المغرب سنة 2014 ،حيث ارتفعت الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأورو بي بنسبة 14 مليار درهم، خاصة نحو إسبانيا بزيادة قدرها 8,8 مليار درهم، ثم إيطاليا بحوالي 6,1 مليار درهم ثم فرنسا بمبلغ 2,1 مليار درهم (مشروع قانون المالية، 2016، ص10) . أما عن تونس فإن كانت في الماضي قد حققت نسبة نمو عالية بلغت 5 %، فإنها في ظل تداعيات الربيع العربي فيها، والحرب الأهلية في ليبيا، وأزمة منطقة اليورو وتراجع الاستثمارات، لم تتجاوز نسبة 2.6 % في عام 2014، بينما لم تتجاوز التقديرات الإيجابية نسبة 2 % في عام 2015 وبلغت نسبة التضخم 6 % (حسن مصداق، **http://www.alarab.co.uk/article/Opinion**)

الشكل5: صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

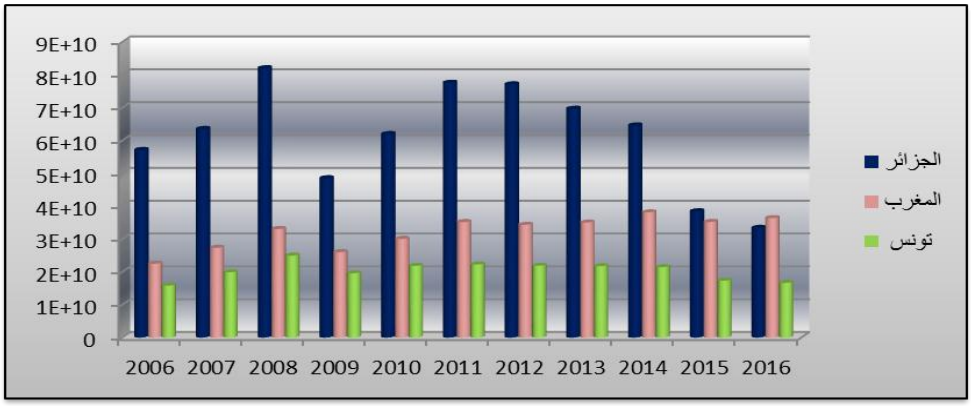

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

2. دراسة قياسية لأثر الأنشطة الاقتصادية على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي:

في هذا الجزء سنختبر أثر الأنشطة الاقتصادية على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2016 وهذا باستخدام ، Panel- ARDL حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال، البنك الدولي. وتتمثل هذه المتغيرات في:

- ❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي مقاس بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، قد تم ادخال اللوغاريتم قصد تقليص التباين ويرمز له ب LGDP؛
- ❖ المتغيرات المستقلة: سيتم الاعتماد على خمسة متغيرات مفسرة وهي كالتالي:

- ✓ القيمة المضافة لقطاع الزراعة في اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) وتشمل كلاً من: الصيد، وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويرمز له ب LAGR؛
- ✓ القيمة المضافة لقطاع الصناعة في اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي). وتشمل الأنشطة الاستخراجية بالإضافة إلى الصناعة التحويلية ويرمز له ب LIND؛
- ✓ القيمة المضافة لقطاع السياحة في اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) تتكون إيرادات السياحة الدولية من نفقات الزوار الدوليين القادمين، بما في ذلك المدفوعات الموجهة لشركات النقل الوطنية لغرض النقل الدولي. ويرمز له ب LTUR؛

- ✓ صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق المقدمة إلى بقية بلدان العالم. ويرمز لها ب LX؛
- ✓ نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص من أجل خلق مشاريع ومؤسسات اقتصادية، حيث أنه كلما زادت نسبة هذه القروض تنعكس ايجابا على النمو الاقتصادي . ويرمز لها ب CP؛

1.2 اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT: لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة سيتم الاستعانة باختبار

im pesaran, and shin unit بحيث:

- ✓ H0: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة؛
- ✓ H1: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول 1: يوضح لنا اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة بطريقة (IPS)

عند الفرق الأول		عند المستوى			عند الفرق الأول		عند المستوى		
Prob	النموذج	prob	النموذج	المتغيرات	prob	النموذج	prob	النموذج	المتغيرات
0.000	الأول	0,923	الأول	LIND	0.000	الأول	0,444	الأول	Lcp
0,002	الثاني	0,594	الثاني		0.000	الثاني	0,132	الثاني	
Prob	النموذج	prob	النموذج	LAGR	prob	النموذج	prob	النموذج	LTUR
0.000	الأول	0,934	الأول		/	الأول	0.000	الأول	
0.000	الثاني	0,477	الثاني		/	الثاني	0.000	الثاني	
Prob	النموذج	prob	النموذج	LGDP	prob	النموذج	prob	النموذج	Lx
0.000	الأول	0.813	الأول		0.000	الأول	0,946	الأول	
0,016	الثاني	0,594	الثاني		0,001	الثاني	0,533	الثاني	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال (**الجدول 1**)أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى وهذا في النموذج الأول والثاني لأن probكانت أكبر من 5بالمائة لجميع المتغيرات المدروسة ماعدا المتغيرLTUR الذي كان مستقر عند المستوى فهو متكامل من الدرجة الصفرI0 ، لهذا قد تم أخذ الفرق الأول للمتغيرات غير المستقرة عند المستوى لجعلها خالية من جذر الوحدة وهذا ما توضحه prob =0.000 أي أقل من 5 بالمائة اذن المتغيرات مستقرة فهي متكاملة من الدرجةI1.

2.2تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG-ARDL: وبناءا على نتائج اختبار جذر وحدة في (**الجدول 1**)، التي كشفت عن أن جميع المتغيرات هي متكاملة تماما من الدرجة الأولى، باستثناء السياحة فهي متكاملة من الدرجة صفر. لذلك يمكننا المضي قدما في التقدير باستخدام طريقة PMG-ARDL التي اقترحها(Pesaran et al. 1999) للعلاقة التي تجمع بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الباقي المتغيرات التفسيرية وهذا بالمدى الطويل والمدى القصير بكل دولة (الجزائر، تونس، المغرب)، للفترة الزمنية الممتدة من 1980 الى غاية 2016.

الجدول رقم 02: المعاملات المقدرة بالمدى الطويل (المتغير التابع: LGDP)

Regressor	PMG	Standard Error	t-statistic	Prob	Akaike Info. Criterion	-5,564
LAGR	0,246*	0,095	2,583	0,011	Schwarz Criterion	-4,856
LIND	0,536*	0,149	3,59	0.000	S.E. of Regression	0,011
LTUR	0,004*	0,001	2,374	0,01	Residual Sum of Squares	0,01
LX	0,045	0,112	0,402	0,688		
LCP	-0,055**	0,025	-2,206	0,03		

(*) دو دلالة احصائية عند 1 % و5% و10%، (**) دو دلالة احصائية عند5% و10%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

تشير نتائج التقدير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط طرديا مع كل من الفلاحة والصناعة والسياحة، في حين يرتبط عكسيا مع القروض الموجهة للقطاع الخاص. كما أن غالبية النتائج ذو دلالة عند 1 % و5% و10%. أما بالنسبة للصادرات السلع والخدمات ليس لها أي دلالة احصائية عند جميع المستويات فالبتالي هي لا تفسر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمدى الطويل.

الجدول رقم03: المعاملات المقدرة بالمدى القصير (المتغير التابع: LGDP)

Regressor	PMG	ALG	MOR	TUN
LAGR	0,108 **(0.035)	0.193 (0.000)*	0.115 *(0.007)	0.017 *(0.002)
LIND	0,601 *(0.000)	0.80 *(0.000)	0.569* * (0.000)	0.429 (0.000)*
LTUR	-0,0003	0.0001*	0.0002	0.001-

	*(0.010)	(0.000)*	(0.000)*	*(0.000)
LX	-0,089 **(0.036)	0.172- *(0.000)	0.032- 0.001) *	0.06- *(0.005)
LCP	-0,03 ***(0.064)	0.060*- (0.000)	1.025- (0.020)**	0.002- *(0.011)
ECM_{t-1}	0,232- **(0.043)	*0.053- (0.000)	0.203- *(0.000)	0.441- *(0.000)

(*) دو دلالة احصائية عند 1 % و5% و10% ، (**) دو دلالة احصائية عند5% و10% (***)دو دلالة احصائية عند10%.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

3.2 تحليل النتائج

تشير نتائج التقدير PMG للمدى القصير إلى أن هناك علاقة طردية تجمع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الفلاحة والصناعة مع وجود دلالة احصائية، وتجمعه علاقة عكسية مع السياحة القروض الموجهة للقطاع الخاص وصادرات السلع والخدمات. كما يظهر لنا معامل تصحيح الخطأ باشارة سالبة (0.232 -) والاحتمال المرافق له (Tstat) يساوي 0.043 وبالتالي هي أقل من المعنوية الاحصائية 5% و10% اذن هذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (LGDP) مع المتغيرات المستقلة (LAGR.LIND.LTUR.LCP.LX,)، حيث أن الاضطرابات والصدمات في جميع البلدان الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 23.2% في الفترة المقبلة.

هناك علاقة ايجابية قصيرة الأجل في جميع الدول المدروسة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الفلاحة، حيث أن زيادة 1% الفلاحة تؤدي إلى الزيادة بنسبة 0.108 % في نمو دخل الفرد. وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة بكل دولة تعطي لنا نفس نتائج المترتبة على وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرين وبدلالة احصائية عند مستوى 1 % و5% و10% ومن المثير للاهتمام أن نمو الفلاحة يتفاوت بين الدول حيث أقل نسبة مساهمة هذا القطاع في نمو نصيب الفرد كانت لتونس 0.017% أما أعلى نسبة فقد سجلت بالجزائر بنسبة 0.119%.

كما نلاحظ من خلال تقدير PMG وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الصناعة حيث أن زيادة 1% من هذا القطاع يؤدي إلى الزيادة بنسبة 0.601% و في نمو دخل الفرد. وتؤكد لنا النتائج الخاصة على هذه العلاقة الإيجابية بين المتغيرين وبدلالة احصائية عند مستوى1% . كما نلاحظ أيضا وجود تفاوت بين الدول محل الدراسة حيث أعلى نسبة مساهمة لقطاع الصناعة في نمو نصيب الفرد كانت للجزائر ب 0.80% واحتلت المغرب المركز الثاني ب 0.569% أما تونس فقد حصدت أقل نسبة ب 0.429 %.

وقد تبين لنا وجود علاقة عكسية تجمع كل من السياحة مع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ذات دلالة احصائية لتقدير PMG والتقديرات الخاصة لكل بلد. وتظهر لنا التقدير ب PMGان نمو 1% في السياحة سيؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.0003% في نمو الدخل الفردي والنتيجة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%. وعلى العكس من ذلك، كشفت التقديرات القصيرة الأجل لكل بلد عن وجود علاقة ايجابية بين نمو السياحة ودخل الفرد باستثناء تونس، حيث يترواح أثر السياحة على رفع الدخل الفردي ب 0.0001 % (الجزائر) و0.0002% (المغرب) أما تونس سيخفض نمو الدخل الفردي الى (-0.001).

وتظهر لنا نتائج الدراسة أن نمو صادرات السلع والخدمات ساهم بشكل كبير في خفض نمو الدخل الفردي، حيث تشير تقديرات PMG إلى أن نمو صادرات السلع والخدمات في المدى القصير ب1% سيخفض دخل الفرد ب 0.089% دو دلالة احصائية عند 5% و 10%. وتبين النتائج الخاصة بكل بلد أن التأثير يتراوح بين -0.172% (الجزائر)، -0.032% (المغرب) و-0.06%(تونس) وبدلالة احصائية عند مستوى 1 % و5% و10% .

أما عن تأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص مع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تجمعها علاقة عكسية حيث أن نمو نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ب 1% تؤدي إلى خفض دخل الفرد بنسبة -0.03% دو دلالة احصائية عند 10%. وهذا ما أكدته أيضا النتائج الخاصة بكل بلد على وجود العلاقة السلبية حيث ترواح التأثير -0.06% (الجزائر)، -1.025% (المغرب) و-0.011%(تونس) وبدلالة احصائية عند مستوى1% للجزائر وتونس و5% للمغرب.

وأخيرا، للحصول على نتائج تقدير جيدة ل PMG، يفترض نموذج PANEL- ARDL أن معامل تصحيح الخطأ أن يكون بشكل مستقل ومتماثل وموزع عبر البلدان وعلى مر الزمن، وهذا ما سنعرضه من خلال الشكل 6 أن توزيع معاملات تصحيح الخطأ المقدرة التي تؤكد أن البواقي تتبع توزيع طبيعي وهذا أمر مهم لأن النتائج تشير إلى أن نموذج ARDL الذي اعتمدته هذه الورقة محدد بشكل صحيح وأن المعاملات المقدرة تتسم بالكفاءة وليست متحيزة.

الشكل 6: اختبار التوزيع الطبيعي

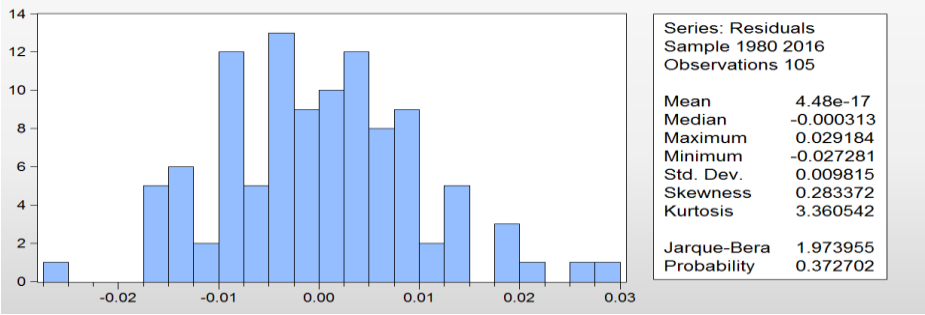

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

خاتمة:

سعت هذه الدراسة لتحليل وتقييم واقع القطاعات الاقتصادية بالدول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، مع اجراء دراسة قياسية لأثر الأنشطة الاقتصادية على النمو الاقتصادي لهذه الدول من سنة 1980 إلى سنة 2016 ومن النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يعتبر النمو الاقتصادي المقاس باجمالي الناتج المحلي في المغرب مرتفعا مقارنة بتونس والجزائر وهذا لسعيها الدائم على انتهاج سياسات قطاعية واعدة لتفعيل عدة أنشطة اقتصادية خاصة في مجال الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية، في حين يبقى النمو الاقتصادي بالجزائر مرهون بتفاعل قوى العرض والطلب على النفط بالأسواق العالمية أما بتونس بقى متأثرا خاصة في السنوات الأخيرة بالأزمة الأمنية التي كبدتها خسائر استثمارات أجنبي ومحلية؛
- ✓ يساهم قطاع الصناعة في القيمة المضافة لاجمالي الناتج المحلي بالجزائر أكثر من جيرانها وهذا نظرا لاستحواذ الجزائر على أنشطة استخراجية، أما المغرب تحتل الصدارة في الخدمات السياحية خاصة في السنوات الأخيرة عرف هذا القطاع انتعاش بسبب تدفق الاستثمارات لقطاع لسياحة من الخارج وخاصة تونس؛
- ✓ أما بالجانب التطبيقي يشير اختبار جذر الوحدة بطريقة (IPS) إلى استقرار جميع متغيرات الدراسة عند أخذ الفرق الأول لها ما عدا السياحة كانت عند المستوى لذلك ارتئينا إلى تقدير نموذج الدراسة بطريقة PMG-ARDL، كما أشارت نتائج التقدير بالمدى الطويل إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط طرديا مع كل من الفلاحة والصناعة والسياحة؛
- ✓ كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ باشارة سالبة (0.232 -) اذ ما يؤكد لنا على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (LGDP) مع

المتغيرات المستقلة (LAGR.LIND.LTUR.LCP.LX,)، حيث أن الاضطرابات والصدمات في جميع البلدان الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 23.2% في الفترة المقبلة.

- ✓ كما كشف لنا التقدير قصير الأجل وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الصناعة حيث أن زيادة 1% من هذا القطاع يؤدي إلى الزيادة بنسبة 0.601% وفي نمو دخل الفرد. كما تبين لنا من خلال الدراسة القياسية وجود تفاوت بين الدول بجميع الأنشطة الاقتصادية.

وفيما يلي سوف نعرض جملة من التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والعمل على إشراك وتفعيل عدة قطاعات اقتصادية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي بالدول الثلاث؛
- ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتفعيل مختلف المشاريع الاستثمارية التي تشجع استغلال كافة الثروات الفلاحية التي تتمتع بها دول المغرب العربي؛
- توسيع الاهتمام بالقطاع الصناعي ومواكبة التطور والعصرنة في هذا القطاع من خلال إحداث شراكات أجنبية فاعلة؛
- ضرورة توجيه وترشيد الصادرات من السلع والخدمات بحيث يكون لها تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الدخل؛
- دراسة طبيعة القروض الموجهة للقطاع الخاص ومدى نجاعتها، مع التقييم الدوري لمختلف التأثيرات التي قد تحدثها هذه القروض على أنشطة القطاع الخاص؛
- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية الثلاث من أجل خلق فرص الاستثمار التي تساهم في تعزيز مستويات التجارة البينية؛
- التأكيد على توفير مناخ ملائم للاستثمار خاصة من ناحية توفير الاستقرار الأمني ومكافحة الفساد والبيروقراطية والرشوة ....إلخ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية. مع العمل على استقطاب وجذب استثمارات أجنبية والاستفادة من خبراتها والتكنولوجيات والتقنيات الحديثة المستعملة فيها.

قائمة المراجع:

- حسن مصدق، اقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل الإقليمي، على الموقع الالكتروني http://www.alarab.co.uk/article/Opinion يوم 2018/02/15.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.
- مجموعة البنك الدولي، المغرب في أفق 2040 –الاستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي، 2017، http://pubdocs.worldbank.org/en/402851494619282389/Morocco-CEM2017-summary-ARA.pdf
- مخضار سليم، تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر(دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي)، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 2، العدد 4، 2016.
- مشروع قانون المالية، التقرير الاقتصادي والمالي، وزارة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية، 2016.
- Caroline ashly, peter de brine, amy lehr, hannah wild, the role of the tourism sector in expanding economic opportunuty, economic opportunuty series, the follows of harvard college, overseas development institute, international business leaders forums, 2007.
- Oliver Morrissey, Dirk Willem te Velde, Ian Gillson and Steve Wiggins, FINAL REPORT FOR THE AGRICULTURE SECTOR STUDY, Impact Assessment Research Centre Institute for Development Policy and Management University of Manchester, UK, 2005.
- UNIDO, The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development, Industrial Development Report 2016.
- WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL, TRAVEL & TOURISM: GLOBAL ECONOMIC IMPACT & ISSUES 2017.